

التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي 2024م

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA



برنامج تطوير القطاع المالي



المحتويات

05	كلمة رئيس لجنة تطوير القطاع المالي
06	كلمة أعضاء لجنة تطوير القطاع المالي
11	تطلعات 2025م
13	التقنية المالية
17	تطوير السوق المالية
21	سوق أدوات الدين
24	التأمين
28	المنشآت الصغيرة والمتوسطة
31	التنظيمات في القطاع المالي
35	التشريف المالي
40	مؤشرات البرنامج





كلمة معالي وزير المالية رئيس لجنة تطوير القطاع المالي محمد بن عبدالله الجدعان



كما اعتمدت هيئة السوق المالية تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية؛ سعياً منها لمواكبة التطور الذي يشهده القطاع العقاري لفتح قنوات تمويلية واستثمارية جديدة. وإطلاق وثيقة «التوجهات الاستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة».

وفيما يتعلق بسوق أدوات الدين، أطلقت هيئة السوق المالية التوجهات الاستراتيجية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين. كما أصدرت الهيئة الرخصة الأولى بالمملكة لنظام التداول البديل للأوراق المالية، وشهد العام ذاته إتمام طرح الأول من السندات الدولية بالدولار ضمن برنامج سندات حكومة المملكة الدولية، وكذلك إطلاق منتج (صح) الادخاري المخصص للأفراد.

وفي إطار تحفيز ودعم الابتكار والتمكين في قطاع التأمين، أطلقت هيئة التأمين منصة البيئة التجريبية التشريعية لرواد الأعمال والشركات. وسعياً لدعم وتمكين الكفاءات الوطنية؛ أصدرت الهيئة قراراً بتوطين كافة وظائف مبيعات المنتجات التأمينية.

كما أطلق الموسم الثالث من جائزة «المستثمر الذكي الخليجي»، ويبرز في هذا الإطار دور الأكاديمية المالية التي بلغ عدد المستفيدين من خدماتها أكثر من 52 ألف متدرب ومتدربة، استفادوا من مبادراتها الهادفة لتطوير المهارات والخبرات.

هذه المؤشرات الإيجابية تدعونا لمضاعفة الجهود من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، وبهذه المناسبة أتقدم ببالغ الشكر وعظيم التقدير لكل من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات، وبعون الله سنواصل المضي قدماً في مسيرة التطوير والنماء والازدهار التي تشهدها بلادنا الغالية في هذا العهد الزاهر، والله ولي التوفيق.

ما زال «برنامج تطوير القطاع المالي» يواصل رحلة النجاح وتحقيق الإنجازات ضمن منظومة برامج رؤية السعودية 2030، من خلال إسهامه الفعّال في بناء مستقبل اقتصادي يرسّخ مكانة المملكة إقليمياً ودولياً، ويعكس حجم التطور الذي تشهده كافة قطاعات الدولة في هذا العهد الزاهر بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله-، ويعكس هذا التقرير جانباً من هذا النجاح وتلك الإنجازات التي تسهم في زيادة مرونة وتطور القطاع المالي بالمملكة مع دعمه للتحول الاقتصادي والاستقرار المالي.

وامتداداً لجهود البرنامج في تعزيز قطاع التقنية المالية وخلق بيئة تشريعية وتنظيمية، تم تطوير آليات جذب نماذج الأعمال المبتكرة والتقنيات الحديثة، التي تسهم في بناء كيانات اقتصادية تعزز تنوع وعمق القطاع المالي بما يتماشى مع أهداف برنامج تطوير القطاع المالي، وفي هذا الصدد ارتفع عدد شركات التقنية المالية إلى 261 شركة، ولتعزيز منظومة المدفوعات الرقمية وافق البنك المركزي السعودي على بدء تعاملات بنك دال 360، كما ارتفعت حصة المدفوعات الإلكترونية لتصل إلى 79% من إجمالي عمليات الدفع للأفراد في 2024م.

وضمن هذه الرحلة شهد العام 2024م استمرار زخم السوق المالية السعودية، من خلال تطوير اللوائح والقواعد التنظيمية، وتوفير بيئة داعمة للشركات، والموافقة على طرح وإدراج 44 شركة؛ ليصل عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 353 شركة، كما تم نشر الإطار العام للتمويل الأخضر بالمملكة، وإطلاق أول صندوق للمؤشرات المتداولة في البورصة يتتبع حركة الأسهم السعودية في الصين، إضافة إلى إطلاق صندوقين يركزان على الأسهم السعودية في بورصتي شنغهاي وشننتشن بالصين.

وفي الإطار ذاته أطلقت شركة «تداول» مؤشر «تاسي 50»، وعقود الخيارات للأسهم المفردة لأربع شركات،

كلمة أعضاء لجنة تطوير القطاع المالي



وزير الاستثمار

معالي المهندس / خالد بن عبدالعزيز الفالح

حقّق برنامج تطوير القطاع المالي نقلة نوعية في السوق المالية السعودية خلال العام 2024م؛ نتيجة دوره في تعزيز السيولة، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الابتكار في التكنولوجيا المالية بما يسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويعزز من استقراره. وعملت وزارة الاستثمار خلال العام الماضي على تطوير برنامج متكامل يهدف إلى جذب واستقطاب المؤسسات المالية الأجنبية إلى المملكة، تحت مسمى «برنامج جذب المؤسسات المالية الأجنبية»، ويحتوي على سبع مبادرات موزعة على قطاعات البنوك، وإدارة الأصول، والتأمين، وأسواق رأس المال، والتقنية المالي، ويستهدف تعزيز تدفق الاستثمارات الأجنبية في القطاع المالي، واستقطاب الخبرات العالمية، والارتقاء بمستوى الخدمات التمويلية في المملكة.



وزير الاقتصاد والتخطيط

معالي الأستاذ / فيصل بن فاضل إبراهيم

بفضل من الله، ثم بفضل القيادة الحكيمة لمولاي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد - حفظهما وأيّدهما الله -، واصل برنامج تطوير القطاع المالي تحقيق إنجازات نوعية خلال العام 2024م، في إطار رؤية السعودية 2030.

إذ نجح البرنامج في تحقيق تطلعاته لدعم نمو الأنشطة غير النفطية، حيث ارتفعت حصة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي من 61% في 2023م إلى 69% في 2024م، لتصل قيمة الائتمان إلى 2,752 مليار ريال بنهاية العام 2024م، مسجلة نموًا سنويًا بنسبة 13% لتساهم بذلك في دفع وتيرة نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية الذي بلغ 4.3% في العام 2024م. كما شهدت قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة نموًا ملحوظًا، إذ ارتفعت حصتها من قروض البنوك من 8.4% في الربع الرابع من العام 2023م إلى 9.4% في الربع الرابع من العام 2024م، لتدعم بذلك أحد أهم محركات التنويع للاقتصاد.

وفي إطار تعزيز الابتكار في القطاع المالي، عمل البرنامج على تنفيذ استراتيجية التقنية المالية، التي أسهمت في تطوير منتجات وحلول تمويلية واستثمارية وأمنية مبتكرة. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد الجهات الفاعلة في قطاع التقنية المالية إلى 261 جهة بنهاية العام 2024م، مما ساهم في خلق فرص وظيفية جديدة، وتعزيز الابتكار المالي، ورفع حصة المدفوعات الإلكترونية إلى 79% في العام 2024م.

وعلى الرغم مما حققناه خلال الفترة الماضية، إلا أنه ما زال أمامنا العديد من الفرص والتحديات التي تحتم علينا انتهازها والتغلب عليها، وذلك بما يشمل الحاجة إلى تلبية تطلعات رؤية السعودية 2030 في رفع مستويات الوعي والثقافة المالية لدى الأفراد، وتنمية إجمالي الادخار القومي لتعزيز قدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمار الإنتاجي.

كما نتطلع في وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال العام 2025م إلى تكثيف جهودنا مع فريق عمل البرنامج وشركائه لتعزيز السعة التمويلية والائتمانية في المملكة، من خلال زيادة حجم وتنوع الحلول التمويلية وتطوير السوق المالية؛ بما يسهم في تمكين الاستراتيجيات الوطنية والمشاريع الكبرى من تحقيق مستهدفاتها ودعم مسيرة التنويع واستدامة النمو الاقتصادي بشكل عام.



رئيس مجلس هيئة السوق المالية

معالي الأستاذ / محمد بن عبدالله القويز

شهد العام 2024م العديد من الإنجازات التي انعكس أثرها على تطور القطاع المالي وزيادة كفاءته ونمو السوق المالية وتقدمها، إذ سجلت صناعة إدارة الأصول ارتفاعاً غير مسبوق لتبلغ قيم الأصول المُدارة محلياً ترليون ٢٠٠، ويأتي ذلك نتيجة الجهود المبذولة في تعزيز صناعة إدارة الأصول المحلية من خلال استراتيجية رفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة. إلى جانب ذلك، واصلت منظومة السوق المالية سعيها للنهوض بسوق الصكوك وأدوات الدين كأحد أهم البدائل التمويلية، التي توفرها السوق المالية لتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص تحت إشراف ومتابعة من لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين، فقد سجلت سوق الصكوك وأدوات الدين في المملكة العربية السعودية بنهاية العام 2024م نمواً يعادل 123% منذ العام 2017م؛ وذلك نتيجة لتنفيذ جملة من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تعميق سوق الصكوك وأدوات الدين وتعزيز السيولة فيها، نتج عنها تطورات إيجابية فيما يخص نمو عدد الإصدارات والمُصدرين، إضافة إلى تنوع قاعدة المستثمرين. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي في السوق المالية السعودية، شهدت السوق المالية السعودية ارتفاعاً مستمراً في قيمة ملكية المستثمرين الأجانب خلال الأعوام الأخيرة؛ فتجاوزت ملكية هؤلاء المستثمرين 420 مليار ٢٠٠ ريال بنهاية العام 2024م، بنسبة نمو بلغت 501% منذ العام 2017م، إذ يأتي هذا الإنجاز ثمرة لسلسلة من الجهود والإجراءات الرامية إلى رفع جاذبية السوق المالية السعودية، وتعزيز دخول المستثمر الأجنبي إليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

وستمضي منظومة السوق المالية في مساعيها لتعزيز الابتكار وتطوير النماذج والحلول المبتكرة في مجال التقنية المالية، بما يساهم في تحسين الوصول إلى السوق المالية، ويعزز تلبية احتياجات المستثمرين، ويساعد على دعم حركة التنمية الاقتصادية الوطنية من خلال تنمية القطاع المالي والاستثمار في تطوير السوق المالية السعودية، وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات، بالإضافة إلى تحقيق رؤيتها في أن تصبح السوق المالية السعودية مصدراً رئيسياً للتمويل والاستثمار لتنمية الاقتصاد الوطني، ومن أهم الأسواق المالية في العالم.





محافظ البنك المركزي السعودي

معالي الأستاذ / أيمن بن محمد السيار

انطلاقاً من أهداف البنك المركزي السعودي «ساما» في المحافظة على الاستقرار النقدي، ودعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به، ودعم النمو الاقتصادي في المملكة؛ حقق البنك المركزي منجزات مُعتبرة خلال العام 2024م تجاوزت بعض المستهدفات المحددة للعام 2025م.

بحلول نهاية العام 2024م، بلغت أصول القطاع المصرفي 4,494 مليارات ٢، متجاوزة بذلك المستهدف المحدد للعام 2025م البالغ 3,515 مليارات ٢. وقد أولت ساما أهمية كبيرة لضمان متانة النظام المصرفي، ويؤكد ذلك تخطي جميع النسب الاحترازية المتطلبات التنظيمية للبنك المركزي ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، الأمر الذي يعكس اتسام النظام المصرفي بمستويات سيولة ورسمية قوية. وفي هذا الجانب، كان للإقراض المصرفي وخلق الائتمان لتلبية الطلب المحلي المتزايد؛ دور محوري في دعم الإصلاحات الاقتصادية، حيث بلغ حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص 2,780 مليار ٢، متجاوزاً المستهدف المحدد بـ 2,053 مليار ٢ للعام 2025م.

كما تم خلال العام 2024م الإعلان عن مزاوله بنك دال 360 عملياته المصرفية في المملكة.

وفي مجال التقنية المالية، واصل البنك المركزي تنفيذ إستراتيجية التقنية المالية لتعزيز الابتكار في القطاع المالي بالتعاون مع شركاء التنفيذ. وقد أسفرت هذه الجهود عن زيادة في عدد شركات التقنية المالية العاملة في المملكة، ليصل عدد الشركات إلى 261 شركة بنهاية عام 2024م، متجاوزاً مستهدفات عام 2025م البالغة 230 شركة.

بالإضافة إلى ذلك، يُعد تطوير البنية التحتية للنظام المالي في المملكة من أولويات ساما، وهو ما ظهر جلياً في قطاع المدفوعات الذي شهد تطوراً مستمراً لتلبية احتياجات الأفراد والشركات على حد سواء. وفي هذا السياق بلغت حصة المدفوعات الإلكترونية 79% من إجمالي عمليات الدفع المنفذة في قطاع التجزئة «الأفراد» في العام 2024م، مقارنة بنسبة 70% المسجلة في العام 2023م. كما أنه في النصف الثاني من عام 2024م، وضمن جهود ساما في تعزيز منظومة المدفوعات الرقمية، تم إطلاق خدمة الدفع «Samsung Pay» عبر نظام المدفوعات الوطني «مدى» في المملكة. كما تم إصدار النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة، والتي تركز على خدمة إنشاء المدفوعات (PIS).

يظل القطاع المالي في المملكة متيناً وديناميكياً ويساهم بشكل فعال في دعم النمو الاقتصادي، ويواصل البنك المركزي السعودي دوره في تمكين القطاع مستنداً في ذلك على برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية السعودية 2030، حيث يعمل البنك المركزي على مواكبة أفضل الممارسات العالمية، والالتزام بالمعايير الدولية، مما يعزز استقرار النظام المالي، كما يواصل بناء منظومة مالية مزدهرة ومستدامة تدعم تنمية الاقتصاد الوطني.





رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين

معالي الأستاذ /عبد العزيز بن حسن البوق

نقف اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من الإنجاز في القطاع المالي، الذي شهد تحولاً استراتيجياً بفضل الرؤية الطموحة للقيادة الرشيدة -أيدها الله-، والتي تسعى إلى تعزيز النمو والتنوع الاقتصادي بالمملكة من خلال تطوير قطاع مالي متنوع وفعال لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة قوة وفعالية المؤسسات المالية السعودية.

ويعد قطاع التأمين جزءاً محورياً من برنامج تطوير القطاع المالي، والذي يعتبر أحد أبرز الأمثلة على هذا التحول، بفضل ما حققه من نجاحات متتالية وإنجازات بارزة على مختلف الأصعدة، ففي العام 2024م، بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 76.1 مليار ريال، مقارنة بـ 65.5 مليار ريال في العام 2023م، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 16.3% مما يعكس قدرة القطاع على تعزيز الاستقرار المالي وتوسيع نطاق الحماية التأمينية في المملكة.

وقد استطاع القطاع التأميني أيضاً أن يعزز من دوره في دعم الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي غير النفطي من 2.38% في العام 2023م إلى 2.59% في العام 2024م، بزيادة قدرها 9%، وهذا ما يعكس التوجه القوي نحو التنوع الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية، وفيما يتعلق بالربحية، فقد شهد القطاع تحسناً ملحوظاً، محققاً نمواً في صافي الأرباح بنسبة 12.5% حيث ارتفع من 3.2 مليار ريال في العام 2023م إلى 3.6 مليار ريال في العام 2024م. ويعد ذلك بمثابة مؤشر على قدرة القطاع على التكيف والنمو.

وإدراكاً منها بأهمية التقنية المالية كإحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي، فقد دعمت «هيئة التأمين» شركات التقنية التأمينية، وشهد عدد الشركات المرخصة نمواً بلغت نسبته 56% خلال العام 2024م مقارنة بالعام السابق.

إن الهيئة مستمرة في جهودها لتوفير بيئة تأمينية متكاملة تدعم النمو المستدام، وتواكب التحولات العالمية في القطاع، وتلتزم بتعزيز مكانة المملكة على المستويين المحلي والإقليمي من خلال تبني أفضل الممارسات في التنظيم والابتكار، وذلك بما يضمن تحقيق النمو المستدام وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع.



رئيس إدارة التمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة

سعادة الأستاذ /فهد بن عبد الجليل السيف

تماشياً مع برنامج تطوير القطاع المالي ومستهدفاته الاستراتيجية، قام صندوق الاستثمارات العامة بعدة جهود بارزة تستهدف تطوير القطاع المالي في المملكة، وجذب المستثمرين الأجانب، وتنويع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم هذه الجهود الجوهرية في دعم تحقيق رؤية السعودية 2030.

إذ قام صندوق الاستثمارات العامة بالدخول في شراكات استراتيجية مع أبرز مديري الأصول لإنشاء منصة لإدارة الاستثمارات متعددة الأصول في مدينة الرياض، حيث تماشى هذه الشراكة مع مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي في بناء قطاع خدمات مالية أكثر تنوعاً وفعالية، من خلال تعزيز الوصول إلى الفرص الاستثمارية، إذ تساهم هذه المنصة في تطوير البنية التحتية المالية للمملكة، وتعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية، ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وفيما يخص أسواق الدين، فقد استثمر الصندوق في صندوق السندات السعودية المتداول والمدار دولياً، حيث تساهم هذه الجهود في إفساح المجال للمستثمرين الدوليين للوصول إلى السندات السعودية، مما يدعم تنويع قاعدة المستثمرين، كما أطلق صندوق الأسهم السعودية المتداول، والذي بدوره يدعم مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي الخاص بتعزيز عمق السوق المالية وإمكانية الوصول إليها، كما يوفر هذا الصندوق تنويع لقاعدة المستثمرين في سوق الأسهم السعودية، مما يساهم في تطوير سيولة وتنافسية السوق المالية.

واستكمالاً لشراكاته الإستراتيجية، قام الصندوق بالشراكة مع أحد مدراء الأصول العالميين بتأسيس صندوق استثماري خاص يستهدف تخصيص ما لا يقل عن 50% من رأس ماله للاستثمار داخل المملكة، حيث تساهم هذه الشراكة في مستهدف البرنامج المعني بتطوير أسواق الملكية الخاصة، إضافة إلى ذلك، سيدعم هذا الاستثمار موضع المملكة كوجهة رئيسية لرؤوس الأموال العالمية من خلال تسهيل الاستثمارات في مجال الملكية الخاصة.

وتعكس هذه الجهود التزام صندوق الاستثمارات العامة بدعم مستهدفات البرنامج، وقيادة تطوير قطاع مالي أكثر تنوعاً ومرونة، وتعزيز المكانة الاقتصادية للمملكة على الساحة العالمية، حيث للصندوق دور فعال في تحويل المملكة إلى مركز استثماري عالمي.



نائب محافظ صندوق التنمية الوطني

سعادة الأستاذ / خالد بن إبراهيم شريف

يمثل برنامج تطوير القطاع المالي نموذجاً رائداً للشراكة المثمرة بين القطاعين الحكومي والخاص، حيث أُتيحت الفرصة للقطاع الخاص للوصول إلى حلول تمويلية مبتكرة تدعم تطلعاته وتعزز دوره في دفع عجلة الاقتصاد، كما تساهم هذه الجهود في تعزيز الشمول المالي للأفراد من خلال تمكينهم من الاستفادة من منتجات القطاع المالي المتنوعة.

ونظراً لمهام وأعمال صندوق التنمية الوطني التي تشكل ركيزة أساسية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتباط (12) جهة به بشكل إشرافي منذ إنشائه؛ وتحقيقاً لمستهدفات ورؤية السعودية 2030، لم يقتصر التطوير على الجهات التابعة له فحسب، بل شمل أيضاً تقديم حلول وأدوات مالية مبتكرة تعتمد على أفضل الممارسات العالمية، ومن بين هذه الأدوات: الضمانات، التمويل المشترك، والدعم الجزئي، التي ساهمت في تحسين كفاءة الدعم المالي وتوسيع نطاقه، مما مكن من الوصول إلى شرائح مجتمعية أكبر وقطاعات اقتصادية واعدة تحقق أثراً تنموياً ملموساً.

وأسهمت هذه الجهود في تحفيز نمو قطاعات اقتصادية جديدة ذات عوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة، إضافة إلى دعم رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعد محركاً رئيسياً للابتكار والإبداع على المستوى العالمي. ويأتي هذا التقدم في إطار خطة شاملة تهدف إلى تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، وضمان استمرارية التأثير الإيجابي للأجيال القادمة.



مدير عام برنامج تطوير القطاع المالي وأمين اللجنة

سعادة الأستاذ / فيصل بن محمد الشريف

يحمل التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي لعام 2024م الكثير من الإنجازات الكبيرة التي تحققت بفضل من الله، ثم بتوجيه خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله-.

وحقق البرنامج نجاحاً ملحوظاً في تطوير الإطار التشريعي وتنقيح القواعد التنظيمية المتعلقة بالقطاع المالي، مما أسهم في تعزيز شفافية وكفاءة الخدمات المقدمة، كما تضمن ذلك مراجعة الأنظمة القائمة وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الحديثة والتحديات الراهنة، مما أسفر عن بيئة تنظيمية أكثر مرونة تدعم النمو الاقتصادي وتحمي حقوق المستفيدين.

وبهذه المناسبة أتقدم بخالص الشكر وببالغ الامتنان لكل شركاء البرنامج، وجميع من ساهموا في تحقيق كل هذه الإنجازات، ونطمح بأن يزخر العام المقبل بنجاحات وإنجازات أكبر.



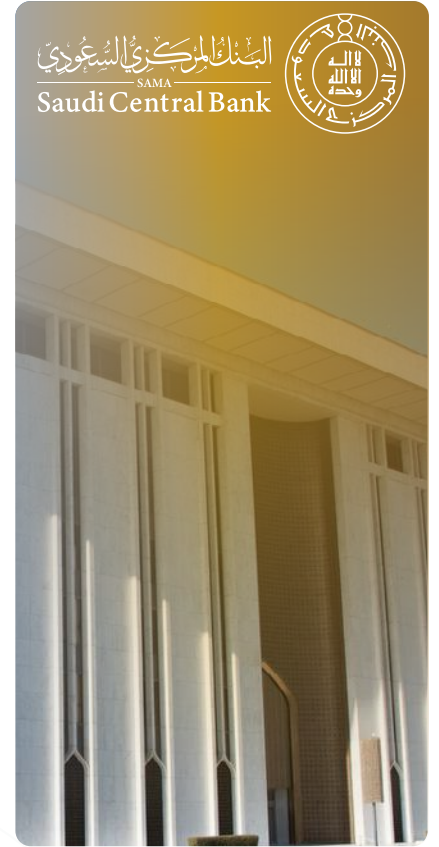
تطلعات 2025

يسعى البرنامج خلال العام القادم إلى الاستمرار في تطوير القطاع المالي والوصول به إلى أعلى المعايير العالمية، من خلال تحديث القوانين واللوائح؛ لتكون أكثر كفاءة وفعالية، وتحقيق الأهداف والفائدة المرجوة لشركات القطاع المالي ومؤسساته وجميع المشاركين فيه، والحفاظ على زخم الإنجازات واستمرار العمل على تطوير القطاع المالي تحقيقاً لأهداف رؤية السعودية 2030.





تطلعات البنك المركزي السعودي للعام 2025م

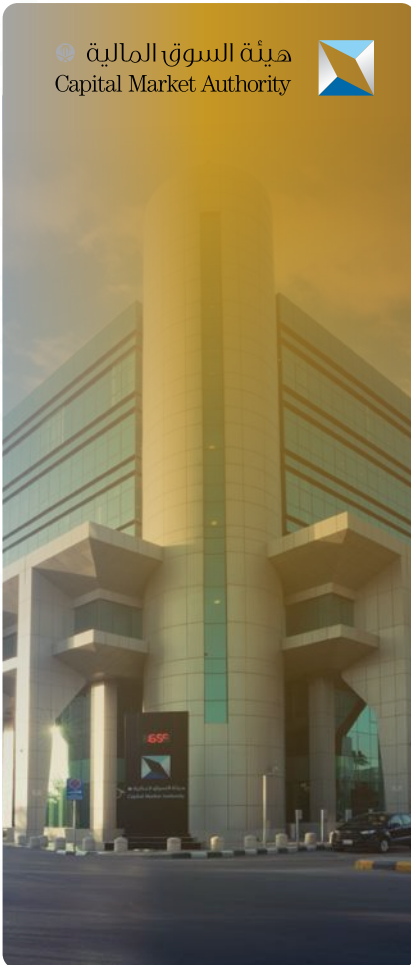


● الاستمرار في تبني أفضل الممارسات والالتزام بالمعايير الدولية، بما يعزز من مكانة المملكة ويساهم في دعم استقرار ومتانة القطاع المالي.

● متابعة الجهود الرامية إلى تحديث الأنظمة والتشريعات المساهمة في تعزيز الرقابة وتطوير القطاع المالي وفقاً لأحدث التطورات.

● مواصلة تقديم حلول مالية مبتكرة تدعم الابتكار وتواكب تطلعات التطور.

تطلعات هيئة السوق المالية للعام 2025م



● تعزيز الدور التمويلي للسوق المالية وتمكين مختلف الشركات من طرح أسهمها وإدراجها في السوق المالية، بالإضافة إلى دعم تنمية القطاعات الجديدة والواعدة وتوفير قنوات تمويلية لها؛ لتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني للمملكة.

● رفع جاذبية صناعة إدارة الأصول في المملكة وتعزيز تنافسيتها إقليمياً ودولياً، من خلال توفير منتجات استثمارية متنوعة، وتطوير مكونات البيئة الاستثمارية، وتبني الممارسات الدولية في الأسواق المالية.

● استمرار تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لتعميق سوق الصكوك وأدوات الدين بما يساهم في رفع جاذبيته؛ نظراً لما يمثلها هذا السوق من أهمية بالغة، وكونه عنصراً جوهرياً في نمو الاقتصاد ونشاطاته باعتباره أحد أهم القنوات التمويلية، التي توفرها السوق المالية لتمويل مشاريع القطاعين العام والخاص.

● مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير بيئة السوق المالية السعودية للمستثمرين الدوليين؛ سعياً منها إلى أن تكون سوقاً رائدة إقليمياً ودولياً، إذ ستعمل على تذليل التحديات التنظيمية التي تواجه تدفق الاستثمارات الدولية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتطوير الآليات الممكنة لنمو الاستثمارات الدولية في السوق المالية السعودية، بالإضافة إلى تعزيز الانضمام للمؤشرات العالمية، وتوفير التسهيلات والفرص الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين الدوليين.



التقنية المالية

يسهم البرنامج في تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية من خلال دعم نمو شركات التقنية المالية، بهدف تمكين الابتكار، وتسهيل الوصول إلى الخدمات، ورفع الكفاءة التشغيلية للسوق المالية.

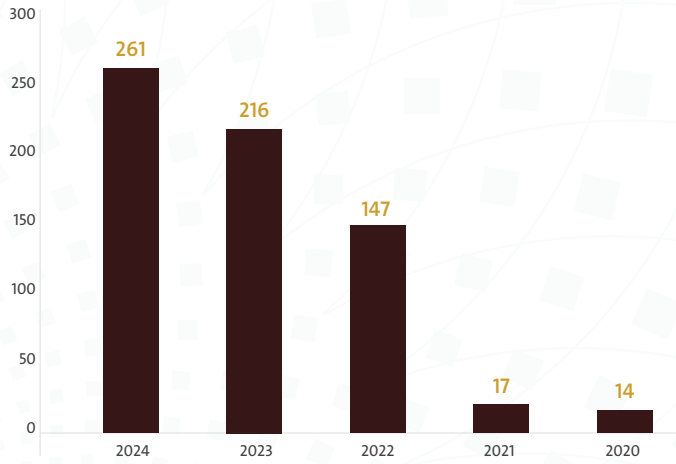




النسخة الأولى من مؤتمر (فنتك 24) لتعزيز المنظومة المالية العالمية

إقامة النسخة الأولى من فعاليات المؤتمر الدولي المتخصص في قطاع التقنية المالية (فنتك 24)، في إطار مساعي المملكة لأن تصبح مركزاً رئيسياً للتقنية المالية، إذ قدم المؤتمر 175 ساعة من المحتوى المتخصص بإشراف مجموعة من الخبراء، وبمشاركة أبرز الهيئات التنظيمية، وصنّاع السياسات والمستثمرين وخبراء التقنية والأكاديميين؛ لتوفير منصة استثنائية تتيح التعاون بين الجهات المعنية العالمية في القطاع بشكل يساهم في دعم التحول المشترك ضمن قطاع التقنية المالية وتعزيزه.

عدد شركات التقنية المالية في المملكة



261 شركة تقنية مالية تعمل في المملكة العربية السعودية

تجاوز عدد شركات التقنية المالية مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، لتصبح **261** شركة تقنية مالية فاعلة في المملكة بنهاية العام 2024م، مقتربة بذلك من تحقيق هدف الوصول إلى **525** شركة تقنية مالية في العام 2030م، كما بلغت عدد الشركات المرخصة من البنك المركزي **138** شركة تقنية مالية، في حين رخصت هيئة السوق المالية **52** شركة، أما شركات التقنية المالية في هيئة التأمين فقد بلغت **14** شركة مرخصة.

أبرز التطورات في استراتيجية التقنية المالية

من أبرز إنجازات استراتيجية التقنية المالية منذ اعتمادها:

- **261** شركة فاعلة في التقنية المالية.
- **+11,000** وظيفة مباشرة في مجال التقنية المالية منها **+8,500** وظيفة في الشركات التي تقع تحت إشراف البنك المركزي السعودي.
- تجاوز المجموع التراكمي للاستثمار الجريء في قطاع التقنية المالية **7.6** مليارات \$.
- إطلاق عدة برامج تدريبية لرفع الكفاءات في مجال التقنية المالية.

بدء مزاولة بنك دال 360 عملياته المصرفية في المملكة

تأتي هذه الخطوة في إطار أهداف البنك المركزي السعودي "ساما" الرامية إلى تعزيز الثقة بالقطاع المالي كقطاع واعد وتطويره وفقاً لاستراتيجيات مدروسة، ودعم النمو الاقتصادي والمنافسة في القطاع المصرفي، بما يعكس قوة ومتانة وجاذبية القطاع المصرفي بشكل خاص، والاقتصاد السعودي بشكل عام.



79% حصة المدفوعات الإلكترونية

حققت حصة المدفوعات الإلكترونية نسبة 79% من إجمالي عمليات الدفع المنفذة في قطاع التجزئة "الأفراد" بنهاية العام 2024م، وذلك مقارنةً بنسبة 70% المسجلة في العام 2023م.

ويتزامن هذا الإنجاز مع تحقيق أنظمة المدفوعات في المملكة نموًا كبيرًا خلال العام 2024م، حيث وصلت عمليات الدفع الإلكترونية "غير النقدية" المنفذة نحو 12.6 مليار عملية، مقارنةً بـ 10.8 مليارات عملية للعام 2023م.

وتشهد المملكة تقدمًا ملحوظًا ونموًا متسارعًا لتبني وسائل المدفوعات الإلكترونية، والذي يأتي كنتيجة للجهود والمبادرات الإستراتيجية العديدة، التي أطلقها البنك المركزي السعودي بالتعاون مع القطاع المالي؛ لدعم نمو قطاع المدفوعات وتحفيز استخدام خيارات الدفع الإلكترونية المتنوعة في المملكة، والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ لتقليل الاعتماد على النقد وتعزيز نمو رقمنة المدفوعات.

إطلاق منصة البيئة التجريبية التشريعية لقطاع التأمين

توفر المنصة بيئة آمنة ومحدودة المخاطر لرواد الأعمال والشركات لاختبار الحلول والابتكارات الجديدة ذات العلاقة بأنشطة التأمين ولفترة زمنية محددة، إذ ستسهم في تحفيز ودعم الابتكار في قطاع التأمين وتسهيل تطوير الأفكار الجديدة والإبداعية في إطار منظم يمكن الشركات والمبتكرين في القطاع من اختبار منتجاتهم وخدماتهم ونماذج أعمالهم في بيئة آمنة ومحفزة تسرع عمليات التطوير والابتكار، وتقديم فرصة فعالة لاستكشاف حلول ابتكارية واختبار فاعليتها.

النسخة الأولى من "هاكاثون التأمين"

يهدف هاكاثون التأمين إلى تحفيز مفاهيم الإبداع والابتكار، والمساهمة في دعم جهود أتمتة خدمات قطاع التأمين، وتوظيف أحدث أساليب التقنية والذكاء الاصطناعي في القطاع.



إطلاق عددٍ من الحلول الرقمية لتطوير خدمات تأمين المركبات

في إطار الجهود المستمرة في تطوير قطاع التأمين وتعزيز الكفاءة في الخدمات المقدمة من منظومة القطاع، أُطلقت عددًا من الخدمات الرقمية؛ منها الإبلاغ عن الحوادث المرورية، وإجراء المعاينة بشكل رقمي متكامل، مع خدمة تقديم المطالبات المتعلقة بالحوادث المرورية بشكل سهل وسريع، ومتابعتها من خلال تطبيق وموقع "نجم"، والذي سينعكس إيجابًا على تخفيف الزحام الذي قد تسببه بعض الحوادث المرورية، وضمان رفاهية المستفيدين من خلال الحصول على خدمات رقمية في أماكنهم.

تحقيق أرقام قياسية في المدفوعات الإلكترونية

تجاوز عدد عمليات الدفع المنفذة ببطاقات الدفع على أجهزة نقاط البيع حاجز 10 مليارات عملية، كما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع العاملة في المملكة 1.98 مليون جهاز نقطة بيع، بالإضافة إلى تجاوز مدفوعات التجارة الإلكترونية مليار عملية.

تفعيل خدمات الدفع المخصصة لمشاريع النقل العام

وتأتي هذه الخطوة ضمن إطار الجهود المستمرة للبنك المركزي السعودي "ساما"، التي تدعم المبادرات الوطنية وتساهم في تطوير البنية التحتية للمدفوعات، موسعًا بذلك نطاق الدفع الرقمي لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

إصدار النسخة الثانية من إطار المصرفية المفتوحة

يأتي هذا الإنجاز كجزء من جهود البنك المركزي السعودي "ساما" في تعزيز منظومة التقنية المالية في المملكة، ويشتمل إطار المصرفية المفتوحة على مجموعة من التعليمات والمعايير الفنية وفق أفضل الممارسات العالمية؛ لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة، بما يساهم في تحسين تجربة العميل، ورفع كفاءة التعاملات، بالإضافة إلى توفير فرص جديدة في القطاع؛ لتقديم منتجات وحلول موسعة للعملاء.

إطلاق العمل بالهوية الرقمية لدى القطاع المالي في المملكة

أطلق البنك المركزي السعودي "ساما"، بالتعاون مع وزارة الداخلية، خدمة 'الهوية الرقمية'، والتي تتيح التحقق من الهوية الرقمية للأفراد عند التعامل مع المؤسسات المالية للاستفادة من الخدمات المالية. وتشمل الخدمة إمكانية عرض صورة الوثيقة الرقمية، التحقق من سريانها، أو الحصول على نسخة منها. كما تشمل تفعيل هوية الزائر الرقمية، لتمكين زوار المملكة من استخدامها والاستفادة من الخدمات المالية المقدمة من قبل القطاع المالي في المملكة.

إطلاق نظام تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع التمويل والصرافة

يهدف النظام لمتابعة وتسجيل مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لقطاع التمويل والصرافة، وأتمتة أعمال قطاع التمويل والصرافة وتحسين الإجراءات للمؤسسات المالية.



تطوير السوق المالية

يعمل البرنامج على تعميق السوق المالية من خلال زيادة القيمة السوقية للأسهم وأدوات الدين، وتعزيز مشاركة المستثمرين المحليين والأجانب، مع تحسين اللوائح التنظيمية لخلق سوق متنوع ومتقدم.





استمرار زخم الطروحات والإدراجات

تواصل هيئة السوق المالية جهودها لزيادة زخم الطروحات والإدراجات في السوق المالية السعودية، وذلك من خلال تشجيع الشركات على طرح والإدراج وتوفير بيئة داعمة لها، حيث وافقت الهيئة على طرح وإدراج **44 شركة** في السوق المالية خلال العام 2024م، توزعت بين **14 شركة** في السوق الرئيسي و**30 شركة** في السوق الموازي (نمو)، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق المالية (تداول) إلى **353 شركة**.

تأسيس منصة إدارة استثمارات متعددة الأصول في مدينة الرياض

وَقَّع صندوق الاستثمارات العامة اتفاقية مع "بلاك روك" لتأسيس منصة استثمارية متعددة الأصول مقرها الرياض، باستثمار أولي يبلغ **5 مليارات دولار**، في خطوة تعكس التزام المملكة بجذب الاستثمارات وتعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي، دعمًا لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إطلاق صندوق الاستثمار في سوق الأسهم السعودية وإدراجه في بورصة طوكيو

إطلاق أول صندوق مؤشرات متداولة في بورصة طوكيو يستثمر حصريًا في الأسهم السعودية، بقيمة سوقية تتجاوز **100 مليون دولار**، وبمشاركة صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة ميزوهو كأبرز المستثمرين، في خطوة تعزز جاذبية السوق السعودية، وتوسّع الوصول الدولي إليها.

إطلاق أول صندوق مؤشرات يتتبع أسهم هونغ كونغ

إطلاق أول صندوق للمؤشرات المتداولة في البورصة يتتبع حركة الأسهم في هونغ كونغ والصين في أول ظهور لهذا المنتج المالي في الشرق الأوسط.



إطلاق صندوقين يركزان على الأسهم السعودية في بورصتي شنغهاي وشننتشن

يساهم الصندوقين في تسهيل عملية تنويع الاستثمارات لمستثمري البر الصيني الرئيسي على المستوى الدولي، حيث تم إدراج صندوق "تشاينا ساوذرن أسيت مانجمنت سي إس أو بي السعودية" في "شننتشن" بعد جمعه 87 مليون دولار، وفي حين بدأ تداول صندوق "هواتاي باين بريدج سي إس أو بي السعودية" في "شنغهاي" بعد جمعه 82 مليون دولار. وتأتي هذه الخطوة في إطار أعمال "برنامج صندوق الاستثمار المتداول السعودي الصيني"، الذي يهدف إلى تعزيز الإدراج المشترك للصناديق في كلا البلدين، أو إطلاق الصناديق المغذية التي تستثمر في صناديق أخرى.

إطلاق مؤشر "ناسي 50"

يهدف المؤشر إلى رصد أداء أكبر 50 شركة مدرجة في تداول السعودية من حيث إجمالي القيمة السوقية. وتشكل الشركات التي يضمها المؤشر 90% من القيمة السوقية الحرة، والتي تحقق معدل قيمة متداولة سنوية لا تقل عن 5%، إذ يتيح رصد أداء أكبر الشركات على مستوى السوق، ويمكن استخدام "ناسي 50" كمؤشر معياري لكل من صناديق المؤشرات المتداولة، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وغيرها من المنتجات المالية.

إطلاق عقود الخيارات للأسهم المفردة لأربعة شركات

تمكّن عقود الخيارات للأسهم المفردة المستثمرين المحليين والدوليين من التحوط وإدارة المخاطر بشكل فعال، كما ستعزز من تنوع المنتجات المتاحة للتداول في السوق المالية.

نمو غير مسبوق في صناعة إدارة الأصول في المملكة

بنهاية العام 2024م، تخطت صناعة إدارة الأصول في المملكة حاجز التريليون ٢٠٠، محققة نتائج غير مسبوقة، فقد سجلت الصناعة زيادة بنسبة 169% مقارنةً بالعام 2017م، الذي بلغ فيه إجمالي قيمة الأصول المدارة 391 مليار ٢٠٠، ويعكس هذا النمو الكبير التطور المتسارع لهذه الصناعة في المملكة، حيث رافق زيادة الأصول المدارة ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الصناديق الاستثمارية، التي بلغت 1,549 صندوقاً بنهاية العام 2024م، بزيادة تصل إلى 168% مقارنةً بـ 577 صندوقاً في العام 2017م. بالإضافة إلى ذلك، شهدت أعداد المشاركين في الصناديق الاستثمارية قفزة كبيرة، حيث تجاوز عددهم 1.7 مليون مشترك بنهاية العام 2024م، بزيادة ضخمة بلغت 683% مقارنةً بـ 220 ألف مشترك في العام 2017م. ومن أبرز التطورات، ارتفاع إيرادات مؤسسات السوق المالية من (نشاط إدارة الأصول) لتصل إلى أكثر من 5.8 مليار ٢٠٠ بنهاية العام 2024م، بزيادة كبيرة بنسبة 154% مقارنةً بإيرادات العام 2017م التي بلغت 2.3 مليار ٢٠٠.

هذا النمو اللافت في كافة جوانب صناعة إدارة الأصول يعكس قوة ومرونة القطاع المالي السعودي، ويؤكد دوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز استدامته.



اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية

تهدف التعليمات لمواكبة التطور الكبير الذي يشهده القطاع العقاري، وفتح قنوات تمويلية واستثمارية جديدة، كما تسعى إلى تنظيم تسجيل وطرح شهادات المساهمات العقارية، ومنها تحديد المتطلبات اللازم استيفاؤها قبل طرح تلك الشهادات أو تسويقها أو الإعلان عنها أو جمع الأموال لها، ومتطلبات الطرح الخاص والطرح العام لهذه الشهادات، إضافة إلى تنظيم التزامات مؤسسة السوق المالية التي سيتم طرح من خلالها، وتنظيم سجل المساهمين، ومتطلبات الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات.

إطلاق وثيقة التوجهات الاستراتيجية لرفع جاذبية إدارة الأصول في المملكة

تسهم التوجهات في تعزيز جاذبية صناعة إدارة الأصول وتطويرها، وذلك من خلال مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تنويع المنتجات الاستثمارية، وتبني أفضل الممارسات الدولية في صناعة إدارة الأصول، وتعزيز الشفافية والحوكمة في القطاع، والتي من خلالها ستسهم في تعزيز مكانة المملكة إقليمياً ودولياً في صناعة وإدارة الأصول، وفي جذب الاستثمارات الدولية ويدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسوق المالية.

نشر الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية

يدعم الإطار التوجهات الطموحة للمملكة نحو تحقيق الاستدامة، والوصول إلى الحياد الصفري من خلال تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وإبراز هذه الجهود للمستثمرين والمشاركين في السوق؛ ليجسد خطوة مهمة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تركز على مستقبل أكثر استدامة، بدءاً من تطوير السياسات والاستثمار إلى التخطيط وبناء البنى التحتية.



سوق أدوات الدين

يسعى البرنامج إلى تطوير سوق أدوات الدين عبر تحسين السيولة وزيادة تنوع أدوات التمويل لدعم القطاعين العام والخاص.



صندوق الاستثمارات العامة يعزز شراكاته العالمية بتوقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات مالية صينية

وقّع صندوق الاستثمارات العامة ست مذكرات تفاهم مع مؤسسات مالية رائدة في الصين، بقيمة إجمالية تصل إلى **187.5 مليار ٞ (50 مليار دولار)**، تشمل مجالات التعاون في تمويل أدوات الدين وأسواق رأس المال، في خطوة تدعم استراتيجية الصندوق لتعزيز شراكاته المؤسسية عالميًا وتوسيع قنوات تدفق رأس المال، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إطلاق التوجهات الاستراتيجية لتطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

تهدف الوثيقة إلى تنفيذ مجموعة من المبادرات الاستراتيجية التي تسعى إلى تطوير البنية التحتية لسوق الصكوك وأدوات الدين، وتبسيط الإجراءات التنظيمية، وتنويع المنتجات المتاحة؛ لتعزيز الثقة في سوق الصكوك وأدوات الدين السعودية وجذب المزيد من المصادر التمويلية، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

الرخصة الأولى في نظام التداول البديل في المملكة للأوراق المالية (الصكوك وأدوات الدين)

تسهم الرخصة في تحسين السوق الثانوية لأدوات الدين في المملكة، وتوفير قاعدة المستثمرين والمنتجات في السوق المالية السعودية. وهو ما سينعكس إيجاباً على دعم أدوات الدين في المملكة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها، وتوفير نطاق أوسع من المنتجات المتوفرة في السوق المالية السعودية، إضافة إلى توفير حلول تقنية فعالة لتسهيل الربط والتداول، حيث إن نظام التداول البديل هو سوق مرخص له من قبل هيئة السوق المالية السعودية لمزاولة العمل في تداول أنواع محددة من الأوراق المالية لفئات محددة من المستثمرين.

تصنيفات ائتمانية متميزة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" في تقريرها الائتماني للمملكة العربية السعودية تصنيفها عند "Aa3" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" كما ثبتت وكالة "فيتش" تصنيفها الائتماني للمملكة عند A+ مع نظرة مستقبلية مستقرة، كما أصبح تصنيف وكالة "ستاندرد آند بورز" A/A-1 مع نظرة مستقبلية إيجابية.

إطلاق منتج صحت الادخاري

يُعد هذا المنتج الادخاري الأول من نوعه والموجه للأفراد، ويحظى بدعم حكومي، ويهدف إلى تقديم العوائد للمستفيدين، كما يسعى إلى ترسيخ ثقافة الادخار بين الأفراد، وتشجيعهم على بناء مستقبل مالي مستدام من خلال توفير خيارات ادخارية مرنة وأمنة. ويتيح للمستفيدين فرصة تحقيق استقرار مالي طويل الأمد وتلبية احتياجاتهم المالية المستقبلية بكفاءة وفعالية.





إتمام طرح الأول من السندات الدولية بالدولار

وصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب ما يقارب **30** مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية ضعف ونصف إجمالي الإصدار الذي بلغ **12** مليار دولار أمريكي، وتأتي هذه الخطوة ضمن مستهدفات توسيع قاعدة المستثمرين لغرض تلبية احتياجات المملكة التمويلية من أسواق الدين العالمية بكفاءة وفاعلية، ويعكس حجم الإقبال من قبل المستثمرين الدوليين على أدوات الدين الحكومية ثقتهم بمتانة الاقتصاد السعودي ومستقبل فرصه الاستثمارية.

التوقيع مع خمس مؤسسات مالية لتعيينها كمتعاملين أوليين موزعين لأدوات الدين الحكومية المحلية

تأتي هذه الاتفاقيات تأكيداً لاستدامة وتعزيز الوصول للأسواق الدين المحلية عن طريق تنويع قاعدة المستثمرين، إذ وقعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين الاتفاقيات مع كل من شركة البلاد للاستثمار، وشركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال"، وشركة الراجحي المالية، وشركة دراية المالية، وشركة السعودي الفرنسي كابيتال؛ لتعيينها كمتعاملين أوليين موزعين لأدوات الدين الحكومية المحلية.

المركز الوطني لإدارة الدين يكمل ترتيب خامس عملية شراء مبكر محلية تقوم بها المملكة

اكتمال عملية شراء مبكر لجزء من استحقاقات المصدر القائمة في الأعوام 2024م، 2025م، 2026م بقيمة إجمالية تجاوزت **63.1** مليار ٢، بالإضافة إلى إصدار صكوك جديدة بلغت قيمتها الإجمالية حوالي **64.1** مليار ٢.

المركز الوطني لإدارة الدين يوقع مذكرة تفاهم مع "شركة ترميز المالية"

تأتي هذه المذكرة ضمن جهود المركز الوطني لإدارة الدين الهادفة إلى تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، لتطوير وإطلاق منتجات ادخارية جديدة مدعومة من الحكومة، بما يساهم في رفع نسبة الأفراد المهتمين في الادخار، بالإضافة إلى توسيع نطاق المنتجات الادخارية المتاحة وتنوعها، وتسهيل الوصول إليها.

المركز الوطني لإدارة الدين ينهي ترتيب تأمين قرض مجمّع بقيمة 23.3 مليار ٢

يأتي ذلك استكمالاً لإعلان وزارة المالية عن عزمها اتخاذ عدد من الإجراءات لدعم مجموعة بن لادن بهدف استقرار هيكلها المالي، وذلك من خلال ترتيبات لسداد المستحقات النقدية للبنوك، بالتنسيق بين الوزارة والمجموعة، ويعكس هذا الإجراء استمرار الدعم الحكومي لقطاع المقاولات، بما يساهم في تسريع تنفيذ المشاريع الحيوية، وخلق فرص استثمارية جاذبة في القطاع، تماشياً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.



التأمين

يركز البرنامج على تعزيز قطاع التأمين من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية، وتوسيع التغطية التأمينية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة العملاء.





توطين وظائف مبيعات التأمين

تعزيزاً لفاعلية قطاع التأمين وتمكين الكفاءات والقدرات الوطنية في القطاع، ويأتي ذلك استناداً للاختصاصات والصلاحيات الممنوحة لهيئة التأمين بتنظيم أعمال التأمين في المملكة والإشراف والرقابة عليها.

اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة تأمين المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي

اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة تأمين المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي لدعم فاعلية قطاع التأمين، وتعزيز دوره في الحماية من مخاطر المسؤولية المهنية لجهات تفتيش أعمال كود البناء السعودي عن طريق اعتماد صيغ وثائق المنتجات التأمينية الجديدة، التي تخدم القطاعات المختلفة وتضمن توفير الحماية لها من المخاطر المتوقعة، بما يحفظ حقوق حملة الوثائق والمستفيدين وجميع أطراف العلاقة التعاقدية.

اعتماد منتج ضمان تمويل المطورين لمشاريع البيع على الخارطة الخاص بشركة ضمانات

يستهدف هذا المنتج دعم المطورين العقاريين من خلال تمكينهم من الحصول على التمويل اللازم لتطوير مشاريع البيع على الخارطة.

اعتماد الصيغة النموذجية لوثيقة تأمين المسؤولية المدنية للأماكن المكتظة والأنشطة عالية الخطورة

تتضمن هذه الوثيقة تحديد الحد الأدنى لتأمين المسؤولية المدنية الإلزامي للأماكن المكتظة بالجمهور والأنشطة عالية الخطورة طبقاً للأحكام والشروط والاستثناءات وحدود التغطية التأمينية الواردة فيها.

إطلاق أول منتج وطني للتأمين على الأنشطة السياحية في المملكة

لتعزيز جاذبية السياحة الساحلية، واستقطاب الممارسين للأنشطة الملاحية والبحرية السياحية، إلى جانب دعم المحتوى المحلي وتعزيزه، وفقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.





إطلاق مبادرة “مطالبات دون متطلبات” لتأمين المركبات

تتضمن هذه المبادرة مستهدفات للوصول لتوقعات العملاء وإبراز دور وفاعلية هيئة التأمين في تطوير القطاع، وزيادة الرضا والثقة في وثائق التأمين على المركبات حيث، عملت هيئة التأمين على تسهيل إجراءات تقديم المطالبات للحوادث المرورية، التي تمت مباشرتها من خلال شركة نجم توحيد المتطلبات والاستفادة من خدمات الربط التقني بما يساهم في تحسين إجراءات تقديم المطالبات.

إطلاق مبادرة الإصلاح بدلاً عن التعويض النقدي (أسهل) في قطاع تأمين المركبات

تقدم هذه المبادرة العديد من المزايا والحماية التأمينية لملاك مركبات الطرف الثالث المتضررة في الحوادث المرورية بدلاً عن التعويض النقدي، وتهدف إلى تعزيز التحول الرقمي في قطاع التأمين ومراكز الإصلاح المعتمدة ومقدمي الخدمات ذات العلاقة بإصلاح أضرار المركبات، وتتمثل أهمية المبادرة في الحد من الاحتيال التأميني وافتعال الحوادث المرورية للحصول على مبلغ مالية غير مشروعة، بالإضافة إلى رفع مستوى السلامة المرورية.

إطلاق المنصة الموحدة لسلوك حملة وثائق تأمين المركبات (تيليماتكس)

ستعمل المنصة على تحسين آلية التسعير وضمان عدالتها بما يعزز الشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات التأمينية، إذ تهدف إلى تقليل نسبة الحوادث المرورية من خلال تحسين سلوك حملة وثائق تأمين المركبات، مما يساهم في تعزيز السلامة المرورية واستدامة نمو القطاع التأميني.

إطلاق خدمة الامتثال بالتأمين الصحي للمنشآت لتعزيز شمولية الرعاية الصحية في المملكة

توفر الخدمة أدوات متقدمة تُمكن المنشآت من متابعة مستوى الامتثال للتأمين الصحي والعمل على تحسينه، من خلال الاطلاع على وثائق التأمين ومعدلات الامتثال، بالإضافة إلى حالة الموظفين من حيث التغطية التأمينية، سواء كانوا مؤمنين، غير مؤمنين، أو بانتظار التغطية. كما تتيح الخدمة حلولاً مرنة تمكن صاحب المنشأة من إضافة الموظفين غير المؤمن عليهم إلى وثائق التأمين، أو إلغاء التأمين عن الموظفين المستبعدين من المنشأة.





اعتماد منتج تأمين سندات الكفالة المقدم لصندوق الاستثمارات العامة

يهدف المنتج إلى تعزيز الاستثمار في المملكة، وذلك من خلال ضمان إنجاز المقاولين للمشاريع الإنشائية التابعة لشركات صندوق الاستثمارات العامة.

الترخيص لفرع شركة "أورينت للتأمين" لممارسة نشاط التأمين وإعادة التأمين

تأتي هذه الخطوة في إطار جهود هيئة التأمين المستمرة لتعزيز الاستقرار المالي وتنمية القطاع التأميني، إلى جانب دعم فرص التطور، وتنويع قاعدة المستثمرين، وتوفير قيمة مضافة للسوق المحلي.





المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يدعم البرنامج نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر زيادة حصتها من التمويل البنكي لتصل إلى 20% بحلول 2030، وتقديم حلول مالية مبتكرة لتمكينها من المساهمة في الاقتصاد الوطني.





5% نمو إجمالي أصول قطاع شركات التمويل في المملكة خلال التسع أشهر الأولى من العام 2024م

تمويل 1.5 مليار £ لدعم الاقتصاد
الوطني وتعزيز نمو المنشآت الصغيرة
والمتوسطة في جميع أنحاء المملكة

107.2 مليار ٢ لدعم نمو
المنشآت الصغيرة والمتوسطة

برنامج تطوير
القطاع المالي

إطلاق برنامج تمويل قطاع التعليم

يهدف البرنامج إلى تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المجال التعليمي وتوفير حلول تمويلية لهم تساهم في تطوير القطاع وتعزيز استدامته ونموه، ويستهدف جميع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المصنفة تحت قطاع التعليم؛ ليساهم في سد الاحتياجات التشغيلية قصيرة الأجل وتمويل التوسعات الرأسمالية للمنشآت التعليمية من ترميم وإنشاء وغيره.

إطلاق مبادرة تمويلك في يومين

تعمل المبادرة على تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل بسهولة وسرعة، حيث تسعى إلى تعريف المنشآت ببرامج ومنتجات البنك التمويلية المتنوعة؛ مما يساعدها في اختيار الحلول الأنسب لاحتياجاتها.

1.134 مليار لتعزيز الابتكار والنمو في السوق من خلال استراتيجيات متنوعة ومبادرات تقنية

استثمرت الشركة السعودية لرأس المال الجريء مبلغ **1.134** مليار ٢ في استراتيجيات متعددة تشمل الاستثمار الجريء، وصناديق الملكية الخاصة، والديون الخاصة، كما قامت بتحديث منتجاتها الاستثمارية لتلبية احتياجات السوق وتعزيز تطور الشركة.





التنظيمات في القطاع المالي

يهدف البرنامج إلى تطوير الأنظمة واللوائح لرفع مستوى الشفافية والكفاءة في القطاع المالي، وضمان الاستقرار المالي من خلال تبني أفضل الممارسات الدولية.



إطلاق خدمة عدم الممانعة على المناصب القيادية

أطلق البنك المركزي "إطلاق تجريبي" خدمة عدم الممانعة على المناصب القيادية والتواصل مع المؤسسات المالية المرخصة، من خلال تقديم ومعالجة طلبات عدم الممانعة على المناصب القيادية والتواصل مع المؤسسات المالية المرخصة، من خلال بوابة الخدمات الإلكترونية "ساما أعمال".

إصدار مبادئ "الالتزام" و"المراجعة الداخلية" لشركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري

يأتي هذا الإنجاز ضمن الدور الإشرافي والرقابي الذي يضطلع به البنك المركزي السعودي (ساما) تجاه قطاع التمويل، وفي إطار جهوده المستمرة لتطوير هذا القطاع الحيوي. وقد تم إصدار هذه المبادئ بهدف وضع إطار تنظيمي شامل يساهم في تحديد مهام الوحدات الرئيسية في شركات التمويل وشركات إعادة التمويل العقاري، إلى جانب توضيح مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تجاه وحدة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية، وذلك وفقاً لأفضل المعايير المتبعة، وبما يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها.

إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين المحدث

استناداً إلى جهود البنك المركزي السعودي الرامية إلى تطوير بيئة التمويل بشكل عام، وتمكين قطاع التقنية المالية بشكل خاص، حيث شملت القواعد وضع متطلبات إضافية للإفصاح تتضمن إلزامية إفصاح شركة التمويل الجماعي بالدين عبر منصتها موضحة نسب التعثر، والسماح بمشاركة شركات التمويل الجماعي بالدين في تمويل المنشآت المستفيدة وفق الضوابط المحددة في القواعد، إلى جانب السماح لشركات التمويل الجماعي بالدين بتمويل المنشآت المستفيدة بمبالغ تتجاوز 7.5 ملايين ريال عند تمويل المنشآت التجارية الكبيرة والمنشآت المرخص لها بممارسة نشاط التمويل العقاري، أو في حال الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي الكتابية.

مراجعة وتحديث الأنظمة والتشريعات الخاصة بالتمويل العقاري

تُمكن الأنظمة والتشريعات الخاصة بالتمويل العقاري شركات التمويل العقاري من ممارسة أنشطة تمويلية أخرى بهدف تنويع أصولها وقاعدة منتجاتها التمويلية، وبذلك تفادي مخاطر التركيز على منتج واحد، مما سيكون له أثر إيجابي آخر يتمثل في خفض مخاطر القطاع، والحد من أثر حالات التعثر في حال نجم عنها مخاطر هيكلية من التوسع في الإقراض العقاري، بالإضافة إلى الإسهام في تنويع مصادر دخل هذه الشركات وإدارة أصولها والتزاماتها بشكل أكثر فاعلية.

تعديل عدد من مواد نظام مراقبة شركات التمويل

شملت التعديلات تنظيم شكل الشركات المصرح لها بمزاولة أنشطة التمويل، حيث تم الإبقاء على الأصل المتمثل في ممارسة أعمال التمويل من خلال شركة مساهمة، مع منح البنك المركزي السعودي صلاحية الاستثناء من هذا المتطلب بناءً على مبررات مقبولة. كما مُنح البنك المركزي صلاحية استثناء شركات التمويل من حظر مزاولة أنشطة غير تمويلية أو امتلاك منشآت تزاوُل أنشطة أخرى، بالإضافة إلى تعديل ما يتعلق بعضوية مجلس الإدارة، حيث أُجيز لعضو مجلس إدارة شركة تمويل أن يشغل عضوية مجلس إدارة شركة تمويل أخرى لا تزاوُل نفس النشاط، وإيجاد حكم لتمكين البنك المركزي السعودي من استثناء بعض المتطلبات في سياق التقنيات الناشئة والتقنية المالية.

إصدار القواعد العامة للمنتجات الادخارية لدى البنوك والمصارف

تهدف القواعد التي أصدرها البنك المركزي السعودي "ساما" إلى إيجاد إطار عام للمنتجات الادخارية المقدمة من البنوك، مما يساهم في تشجيعها على طرح المنتجات الادخارية وتحفيز استفادة العملاء منها.

تطوير اللوائح والقواعد التنظيمية لهيئة السوق المالية

تضمن اعتماد تعليمات طرح شهادات المساهمات العقارية، وتعديل قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، وإعفاء مؤسسات السوق المالية من متطلبات المادة الثانية والأربعين والمادة الثالثة والأربعين من لائحة مؤسسات السوق المالية وفق حالات محددة، واعتماد تعديل إحدى مواد لائحة مؤسسات السوق المالية، والمتعلقة بالعوائد على أموال العميل المودعة في حساب العميل لدى تلك المؤسسات، واعتماد تعديل أحكام قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المتعلقة بطرح أدوات الدين، واعتماد تعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، وتأتي هذه التعديلات التي أقرتها الهيئة لتنظيم وتطوير السوق المالية، وتعزيز ثقة المشاركين فيه ورفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين.

تمكين مؤسسات السوق من فتح "الحسابات المجمعّة" لعملائها

اعتمد مجلس هيئة السوق المالية السماح لمؤسسات السوق المالية بفتح "حسابات مجمعة" لعملائهم، وذلك من خلال تعديل إحدى مواد لائحة مؤسسات السوق المالية، وتعليمات الحسابات الاستثمارية والمتعلقة بتمكين تسجيل أو تدوين الأوراق المالية للعميل باسم مؤسسة السوق المالية ووضع الأحكام المنظمة لذلك؛ بهدف تطوير آليات التداول المتاحة في السوق المالية السعودية وتحفيز الاستثمار، إضافة إلى رفع جاذبية السوق وكفاءتها، من خلال إتاحة فتح الحسابات المجمعّة.



إطلاق تحسينات على عمليات شراء وبيع الشركات المدرجة لأسهمها

يهدف التعديل الذي تم إقراره من قبل مجلس هيئة السوق المالية إلى منح مزيد من المرونة لعمليات شراء أو بيع الشركات المدرجة لأسهمها، وذلك عبر تخفيف القيود المفروضة عليها، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة الاستثمار في السوق المالية السعودية، ويتمشى مع الممارسات العالمية المناسبة.

اعتماد أكبر حزمة من التحسينات التنظيمية منذ إطلاق سوق الصكوك وأدوات الدين

التعديلات المعتمدة من مجلس هيئة السوق المالية تهدف إلى تطوير الإطار التنظيمي لطرح أدوات الدين في المملكة بما يسهم في جذب شرائح متنوعة من الإصدارات والمصدرين، من خلال تعديل أحكام قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المتعلقة بطرح أدوات الدين، والتي تضمنت تخفيف متطلبات نشرة إصدار الطرح بمختلف فئاته (الطرح العام، الطرح الخاص، والطرح المستثنى).





التثقيف المالي

يساهم البرنامج في رفع مستوى الوعي المالي لدى المواطنين من خلال مبادرات تعليمية لتعزيز التخطيط المالي، وتشجيع الادخار، وتطوير سلوكيات مالية سليمة بما يضمن استدامة الأثر الإيجابي على الفرد والمجتمع.



إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة “مالي”

بدعم من البنك المركزي السعودي “ساما”، وبالتعاون مع البنك الأهلي السعودي، والمركز الوطني للمناهج، وشركة ميم عين للتعليم الوقفية، تم توقيع اتفاقية إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة “مالي” لقياس ورفع مستويات الثقافة المالية لدى الأطفال، وتهدف المبادرة إلى قياس مستويات الثقافة المالية لدى الأطفال بعمر 8-12 عاماً بشكل مبتكر عبر لعبة “مالي” الأولى من نوعها في العالم لقياس الثقافة المالية للأطفال، بحسب تقرير صادر عن المركز العالمي للتميز في الثقافة المالية.

كما تهدف المبادرة إلى تطوير منتجات تعليمية وتصميم حملات توعوية وفعاليات تعليمية تتناسب مع احتياجات الأطفال ومستويات مهاراتهم الحالية، وتُكسبهم المهارات اللازمة لإدارة مواردهم المالية بكفاءة ومسؤولية.

المبادرات التي تم إطلاقها مع الشركاء

عملت الأكاديمية المالية على إطلاق عدد من المبادرات بالتعاون مع شركائها الإستراتيجيين، بهدف تعزيز قدرات العاملين في القطاع المالي، وتسهم هذه المبادرات في تقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات السوق وتدعم تطوير الكوادر البشرية.

ومن خلال التعاون المستمر مع الشركاء، تم تنفيذ مشاريع مشتركة تسهم في تحقيق أهداف الأكاديمية وتطوير قدرات العاملين في القطاع المالي.

4 مبادرات تم إطلاقها مع الشركاء، وهي:

- المبادرة الوطنية لزيادة عدد حاملي شهادة المحلل المالي المعتمد في المملكة، بالتعاون مع معهد المحللين الماليين المعتمد (CFA).
- مبادرة “المدراء الماليون التنفيذيون في القرن الواحد والعشرين” بالتحالف النوعي مع أكاديمية التميز وجامعة نيويورك وجامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال في باريس ومعهد المحللين الماليين المعتمدين، التي تهدف إلى تأهيل 60 مديراً مالياً تنفيذياً.
- مبادرة لتعزيز الكفاءات التقنية والقيادية في مجال التقنية، بالتعاون مع معهد SANS.
- مبادرة تطوير مهارات وخبرات 150 قائداً في مجال إدارة المخاطر والتأمين بالمملكة، بالتعاون مع معهد سويسري للتأمين، وهي المبادرة الأولى من نوعها في المنطقة.

إطلاق الموسم الثالث من جائزة “المستثمر الذكي الخليجي”

تهدف الجائزة التي أطلقها برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي “مُلم” لنشر الثقافة الاستثمارية والتوعية بأهمية الادخار والاستثمار وكيفية تجنب الاحتيال المالي ورفع درجة الوعي المالي لدى العامة، بما يعزز من قدرتهم على التخطيط المالي، وتمكينهم من امتلاك مقومات اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، التي تحقق لهم الاستقرار المالي وتعزز من قدرتهم على تحقيق أهدافهم المالية.

إطلاق الدفعة الرابعة لبرنامج الأجندة البحثية

أطلقت هيئة السوق المالية الدفعة الرابعة من برنامج الأجندة البحثية 2025م، والتعديل على آلية استقبال المقترحات البحثية لتكون على 3 فترات خلال العام، بالإضافة إلى تحديد عدد من المجالات البحثية المقترحة للنسخة الرابعة، وتسعى الهيئة من خلال البرنامج إلى تعزيز حضور السوق المالية السعودية في الأدبيات العلمية، والرفع من مستوى تبادل المعرفة بين الباحثين والأكاديميين من جانب والعاملين "الممارسين" في قطاع السوق المالية من جانب آخر، إضافة إلى رفع مستوى جودة الأبحاث والدراسات، والمساهمة في دعم صنع السياسات واتخاذ القرارات بناءً على دراسات علمية، ورفع مستوى الثقافة المالية والوعي لدى المشاركين في السوق المالية.

إنجازات الأكاديمية المالية

دربت الأكاديمية المالية أكثر من 16.954 متدرباً ومتدربة، ليبلغ إجمالي عدد المتدربين منذ إنشائها أكثر من 59 ألف متدرباً تم تزويدهم بالمهارات الأساسية المؤهلة لمزاولة المهن المالية، كما ساهمت جهودها في حصول أكثر من 14,970 شخص على الشهادات والمؤهلات المهنية في القطاع المالي خلال العام الماضي.

شهادات مهنية حديثة تواكب تطورات القطاع المالي

تعزيزاً لجهودها في تطوير الكفاءات في القطاع المالي، أطلقت الأكاديمية المالية 5 شهادات مهنية جديدة، وهي الشهادة التنفيذية في رأس المال الجريء والملكية الخاصة، وشهادات الخدمات المصرفية والمالية الدولية، وشهادة إعداد مصرفي المستقبل، والشهادة الدولية للتجارة والتمويل من معهد لندن للخدمات المصرفية والمالية، والشهادة المتقدمة في الالتزام الرقابي ومكافحة الجريمة المالية بالتعاون مع الرابطة الدولية للالتزام، ليصل عدد الشهادات المقدمة والمستضافة في الأكاديمية إلى 51 شهادة مهنية.

لقاءات وندوات ترفع من وعي موظفي القطاع المالي

عقدت الأكاديمية المالية 62 فعالية ولقاء وندوة شارك فيها ما يزيد عن 20 ألف مشارك ومشاركة وتهدف الفعاليات إلى توعية العاملين في القطاع المالي بأبرز المستجدات بالقطاع.



إصدار تقريرين متخصصة في تطوير رأس المال البشري في القطاع المالي

وذلك في إطار تفعيل الاستراتيجية الجديدة، تم تنويع المنتجات الأكاديمية المقدمة، ومن ضمنها إصدار تقارير تخدم القطاع المالي، وهي:

● تقرير "واقع التدريب في الخدمات المالية"، الذي قدم تحليلاً شاملاً لسوق البرامج التدريبية والشهادات المهنية في قطاع الخدمات المالية بالمملكة، ويستعرض فرص النمو والتوجهات المستقبلية لتطوير قدرات رأس المال البشري، كما ناقش التقرير توزيع البرامج التدريبية داخلياً وخارجياً ودوافع قرارات التدريب.

● تقرير "تأثير التقنية المالية على مستقبل العمل"، الذي يستعرض تأثير التقنية المالية والتقنيات الجديدة على القطاع المالي، وتحول أنماط العمل في المستقبل، مع التركيز على الابتكار والتحديات المحتملة، كما شمل التقرير مشاركة جهات نظر 6 جهات مالية 3 مشاركين من الجهات التشريعية، وهي البنك المركزي السعودي -يمثله وكيل المحافظ للابتكار المالي-، وهيئة السوق المالية -يمثلها وكيل الهيئة للشؤون الاستراتيجية-، وهيئة التأمين -يمثلها وكيل الرقابة-، بالإضافة إلى مبادرة فنتك السعودية -يمثلها المدير العام للمبادرة-.

شراكات متينة لتعزيز قدرات الأكاديمية المالية

توسعت الأكاديمية المالية في فتح قنوات التواصل وتوثيق الروابط مع أبرز بيوت الخبرة الدولية والإقليمية والمحلية؛ تعزيزاً لقيمتها الاستراتيجية ولتأسيس علاقات استراتيجية متينة من شأنها تطوير قدراتها، وخدماتها ومنتجاتها، وتمكينها من تنفيذ المشروعات والبرامج، التي تقدم حلولاً تطويرية متنوعة للممارسين في القطاع المالي، والخريجين المتوقع دخولهم القطاع بمختلف مستوياتهم.

إطلاق هاكاثون المصرفية المفتوحة

يهدف هاكاثون المصرفية المفتوحة الذي أطلقتها الأكاديمية المالية لتعزيز المهارات التفصيلية والعملية للمتخصصين في الخدمات المالية، خاصة في مجالات الخدمات المصرفية المفتوحة والتمويل المفتوح، حيث يوفر فرصة للمشاركين لاكتساب معرفة شاملة تشمل التدريب النظري والتطبيق العملي، بالإضافة إلى بناء الأسس لتطوير بيئة للمصرفية المفتوحة أكثر اتساعاً.

برنامج القادة الجدد

دربت الأكاديمية المالية 27 مهنيًا في برنامج القادة الجدد الذي يهدف لتطوير مهارات القيادة الأساسية وتعزيز الابتكار، والتواصل الاستراتيجي، والتأثير القوي؛ لمواجهة التحديات وإلهام الآخرين في بيئة متطورة باستمرار، حيث يجمع بين الجلسات التفاعلية والرؤى العملية والتدريب الشخصي، مع التركيز على تحقيق النجاح والتفوق في كل خطوة.

برنامج الاندماج والاستحواذ

خرّجت الأكاديمية المالية 17 مهني في برنامج الاندماج والاستحواذ الذي يهدف لتزويد المشاركين بالمعرفة اللازمة لتحديد قيمة الشركات والمنظمات، واستخدام أساسيات القيمة وتقييم التدفقات النقدية والتآزر بين الشركات، وطرق التمويل، والتفاوض وتقييم العطاءات.

برنامج إدارة محاكاة التأمين

وهو برنامج أطلق بالشراكة مع مجموعة "سويس ري"، بهدف تعزيز القدرات القيادية في قطاع التأمين، وصقل مهارات التنفيذيين في رفع كفاءة المنظمة وتعزيز رأس مالها.

برنامج تطوير القيادات

عملت الأكاديمية المالية على تعزيز مهارات **25** قائداً وقائدة في برنامج تطوير القيادات، الذي يهدف إلى تطوير الأفراد ليتمتعوا بقدرات قيادية أكثر تأثيراً في المنظمات، حيث يعطي البرنامج تجربة تطور من مهارات القادة، وزيادة وعيهم حول أنظمة المنظمات، وديناميكيات مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الأنظمة على الفرد والآخرين، بالإضافة إلى تزويد المشاركين بمهارات التأثير وقيادة التغيير لتحقيق نتائج دائمة.

برنامج الرئيس التنفيذي القادم

33 متدرباً ومتدربة استفادوا من برنامج "الرئيس التنفيذي القادم" الذي تنظمه الأكاديمية المالية، والذي يهدف لتزويد الرؤساء التنفيذيين وكبار المسؤولين التنفيذيين بالمعرفة والمهارات والأفكار اللازمة للتغلب على تعقيدات القيادة الحديثة بنجاح، ويمتد خلال 5 أيام من الجلسات المكثفة تناقش المبادئ الأساسية للقيادة الرشيدة والتخطيط الإستراتيجي واتخاذ القرارات الفعالة والخبرة المالية والقيادة الأخلاقية وأفضل ممارسات الحوكمة.

ملتقى الأكاديمية المالية 2024م

يهدف الملتقى للمساهمة في تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية في القطاع المالي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مواءمة القدرات والمهارات مع الاحتياجات المستقبلية للقطاع وتسهيل عملية تبادل الخبرات والتجارب، وبلغ إجمالي الحضور في المنتدى **2500** مشارك من المتخصصين في القطاع المالي، بالإضافة إلى **17** جهة من الشركاء الاستراتيجيين والمؤسسات الرائدة، وتناولت جلسات المنتدى عدداً من المواضيع المهمة، منها القيادة في عصر التكنولوجيا والابتكار، والتميز في زمن التغيير السريع، وبناء ثقافة التعلم المستمر، والذكاء الاصطناعي كعامل لتحسين الإنتاجية في بيئة العمل، ودور التدريب وتنمية المواهب لتحقيق الاستدامة.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي الربع الرابع من العام 2024م

مؤشرات البرنامج	خط الأساس	الوضع الحالي	التزامات 2025
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)**	%36	%79	%70
أصول القطاع المصرفي، مليار ٢	2,631	4,494	3,515
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	%1.9	%2.59	%2.4
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ٢ / للفرد	33	232.6	45
نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)	%33	%37.14	%45
نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)	%39.6	%73.73	%77
مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ٢	9304	31513.28	36738.27
عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية	82	261	230
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%5.7	%9.4	%11
نسبة الائتمان الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%49	%69	%65.9
عدد الإدراجات في السوق المالية	6	44	26
الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%16.9	%26.3	%31
حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	%14	%20.76	%24.1
القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)*	%66.5	%86.7	%80.8
حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)	%36	%46.2	%44
نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)	%13.3	%10.95	%17.5
نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات (%)	%40.9	%65.9	%46
نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)**	%82	%98.88	%<= 70

* باستثناء شركة أرامكو السعودية
** بيانات عام 2024م، حيث أن المؤشر يقاس بشكل سنوي



برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية، التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي، ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار.

المصادر

وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية وهيئة التأمين، بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمركز الوطني لإدارة الدين، والهيئة العامة للإحصاء، وبلومبرغ، ورويترز ايكون.

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. للاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني

fsdp@ceda.cm.gov.sa

لمزيد من المعلومات يرجى زيارة [\(الرابط\)](#)

تنويه

تعد جميع المعلومات المشار إليها في التقرير السنوي معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول احتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان، ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا يتحمل البرنامج بأي حال من الأحوال تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف اتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناء على المحتوى الوارد في هذا التقرير.

برنامج تطوير
القطاع المالي



برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA